

Gilbert A. Samberg (GS-2610)
David L. Barres (DB-2129)
MINTZ LEVIN COHN FERRIS
GLOVSKY AND POPEO, P.C.
Chrysler Center
666 Third Avenue
New York, New York 10017
(212) 935-3000
(212) 983-3115 (facsimile)

*Attorneys for Respondents UBS AG, Exporters Insurance Company, Ltd.,
Arab Banking Corporation, National Bank of Abu Dhabi and National Bank of Oman*

UNITED STATES DISTRICT COURT
SOUTHERN DISTRICT OF NEW YORK

-----X
In the Matter of the Application of)

)
RAMY LAKAH and MICHEL LAKAH,)

)
Petitioners,)

)
For a judgment pursuant to Article 75 of)
the C.P.L.R. staying the arbitration)
commenced by)

) 07-CV-2799 (MGC) (FM)

)
UBS AG, EXPORTERS INSURANCE)
COMPANY, LTD., ARAB BANKING)
CORPORATION, NATIONAL BANK OF ABU)
DHABI and NATIONAL BANK OF OMAN,)

**DECLARATION OF
GILBERT A. SAMBERG**

)
Respondents.)
-----X


GILBERT A. SAMBERG, pursuant to 28 U.S.C. § 1746, states and declares as follows:

1. I am a member of the law firm of Mintz Levin Cohn Ferris Glovsky and Popeo, P.C., attorneys for Respondents-Cross-Petitioners UBS AG ("UBS"), Exporters Insurance Company, Ltd. ("EIC"), Arab Banking Corporation, Ltd. ("ABC"), National Bank of Abu Dhabi ("NBAD") and National Bank of Oman ("NBO").

2. I make this Declaration to support the inclusion in the record -- as part of Exhibit 20 to the Declaration of Gilbert A. Samberg, dated April 16, 2007, which was electronically filed on April 17, 2007 (and appears as document No. 4 on the Court's docket) -- of a copy of the court-certified (Arabic) copy of a Judgment, dated January 21, 2003, of the Cairo Criminal Court. Inadvertently, only the English translation version was included in the original filing of the said Exhibit 20.

3. The attached is a true and accurate copy of a court-certified copy of the Judgment, dated January 21, 2003, of the Cairo Criminal Court (North District Circuit 19) against Ramy Lakah and Michel Lakah, among others.

Dated: New York, New York
April 17, 2007


Gilbert A. Samberg (GS-2610)

السلامة ١٩١٥

اللائحة
المملكة المتحدة
وغيره من الدول
والتي هي ملكية
والتي هي ملكية
والتي هي ملكية

محمد بن عبد الله بن عبد الله

في أواخر المنعوت التعرف في القضية رقم ٦٣٧ التي جهرت دولته عليا

۱- راجی راجھوت لکھ و زو جنت میرال دیو زریف شامہید و اجیت
القاسمہر تیسہ مار لیت و میری فرانس ویدیل راجھوت
لکھ و زو جنت تریں کبیت غزید اجری و ولدیہ القاسمہر
راجھوت و راجی

۱- ايجون و رانی -
۲- محمد نجيب از ابراهيم عبد الجيد شهبان و زوجه ايمه محمد
جمال الدين طه ناصر و ولدیه القاهره ابراهيم و فريده .
۳- محمد صبري عبد الجيد سيد غمار و زوجه نفيسه
عبد الودود عبد الحميد و ولد القاهره ابراهيم

عبد المودود عبد الحميد وولده القاصر ابي
محمد ابو الفتح عبد العزيز بنوك وزوجته فريده محمود بدوي
وولده الزكي طاهر السيد عبد العزيز بنوك

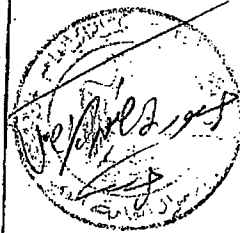
[illegible]

و حضر الاستاذ / أحمد صبري البياي بيوكيل رقم ١٧٣ ط ٣
عام الاحرام ثم بحضور من المنصرف الثاني
و حضر الاستاذ / سعيد ابراهيم البياي بيوكيل رقم ٢٠ ط ٣

عام الازهر ام من زوجة المنوع الثاني
 وحضر الاستاذ / ابراهيم محمد بنس بتوكيل رقم ١٠٤٠١
 زوجة المنوع من التفرع الثالث
 وحضر الاستاذ / سعيد بنس بتوكيل رقم ١٦٣٨

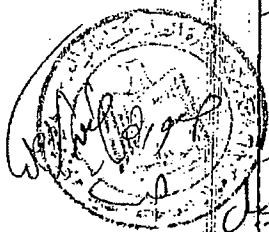
[Handwritten signature]

10



~~Handwritten scribbles and marks.~~

وحيث ان طلبة النائب العام قد استند الى أن
 ماهر أحمد صلاح الدين & الناصر في الاقتصاد لم يكن
 المال قد شهد بحقيقة بناء الاموال التابعة للتجارة
 في أعمال اللجنة الشرايط قد استندت من ظهور
 عمليات البيع والشراء لا سيما الشركات التابعة
 لشركة "تكم جهز" من خلال شركة "الامارات" للوساطة
 والاوراق المالية & وذلك بقصد رفع اعمار تلك
 الاموال بصورة تدريجية حتى وصولها الى حد معين من
 الارتفاع ثم قال كل من راي وبيشيل رايون كج من
 خلال ذات الشركة بارجراد بيع كميات من
 التي يمكن ان تكون بغيره في المبالغ غير مماثلة عليه
 في المراكز المالية للشركة القارضة وتضمنت
 رغم أن المراكز المالية في العام المالي المنتهين ١٩٩٩/١٢/٣١ أظهر
 وجود بنوك دائنة للمبلغ ١٧ - ٢٠ و ٢٣ مليون جنيه
 وكذلك تبين أنه بالنسبة للشركات التابعة للشركة
 القارضة لا سيما في المبالغ "تكم جهز" "فخصور"
 شركة المصنع العربي للحدود "فقد بدأ تداول حصة المبلغ
 (٣ و ١١) جنيه حتى وصل حصة السهم الى مبلغ (٨ و ١٩)
 وبالنسبة لشركة "فقد تملك للتجارة والافاق" &
 فقد بدأ تداول حصة المبلغ في شركة جهز حتى وصل
 حصة السهم الى مبلغ (١١) جنيه & واثبتت شركة
 "تريد في المبالغ" فقد بدأ تداول حصة المبلغ (١١ و ١٢) جنيه
 حتى وصل حصة السهم الى مبلغ (١٠ و ١١) جنيه & وان
 المتعاملات الثلاث التي كانت هذه المراكز في الكثير في
 هذه الشركات كانت تعاملات ظهوره واسماء
 حكره وكانت تتم تسوية فيقتراف حالي كل من راي وبيشيل
 رايون كج وليس في عمليات طبعا عليه ان يكون
 وشراذ & وانه بعد مرور هذا الارتفاع الكبير في
 حركه كل من هذه الشركات كان كل من راي وبيشيل رايون
 كج يقوم ببيع كميات من هذه الشركات
 من خلال شركة "الامارات" للوساطة بالقيمة المرتفعة
 أمينة
 ربي الله



العام اجمع المصروفين من النصف في أموالهم و دفع بعدم دستوره
المادة (٢٠٨) مكرر (٢) اجراءات جنائية لا تطبق عليهم -
الاعتداء على الملكية الخاصة التي حماها الدستور و مطالب
تحريرات عضو الرقابة الادارية لا تطبق عليهم مخالفات نصوص
قانون سرية البيانات بالمفوض (القانون ٢٠٥ - ١٩٩٠)
و شكل في جديرة الملاحظة ان التماس عند نظر النيابة
الاعمال العامة للمتهمين و ان قرار المستشار النائب
العام الصادر بالمنع من التصرف باطل و مقتضى الدقة لم يتوافر
حاله " استعجال " في الوقائع موضوع تحقيقات النيابة
الاعمال العامة العليا كما دفع مطالبات القرار لانه
الشيخ محمد صبري عبد الجيد " بالغ " وليس " قاصدا " كما دفع
بعدم اختصاص النيابة بنظر الطلب المائل الى بعض
الجزائريين التي وردت في احدى النسخ العامة - لا شك في ذلك
اختصاصات هذه المحاكم لا تطبق على هذه الدولة
عليها محدد اختصاصها في سبل الضرر كما دفع الدفاع
بطلان طلب النائب العام بتأييد امر المنع من التصرف
الصادر منه و ان كان يجب عليه طلب صدور
حكم من المحاكم اجمع المذكورة من التصرف و ليس بتأييد
الامر الصادر منه و و اورد الدفاع بتأييد الاستئناف و ناقش
ما ورد في احدى النسخ العامة الاعمال العامة و اورد انه لا يصح
احكام الاستئناف بحرية الاستئناف قبل المظالم الحكم
بمنعهم من التصرف في أموالهم

و من حيث انه بما ان اثار الدفاع قد تم الدفع بعدم
دستوره نظر المادة (٢٠٨) مكرر (٢) اجراءات جنائية فان
المحكمة شترين الى عدم جديرة اثاره تنضم اجراءات
مؤقتة " الى أموال الأشخاص الذين شكل الاعتداء افعليا على
ملكيته الخاصة و يؤكد ذلك ان الحكم الصادر بالمنع من التصرف
يعتبر بان لم يكن اذ حفظت النيابة التحقيقات قبل من
صدر عنه او أصدرت اجراءا لوجه ارقاب الدقوى
الجنائية قبل و اوقف سير الدقوى امام محكمة الموضوع
ولا يلزم صدور حكم جديد بالنقض وان الامر بالمنع من التصرف

رئيس المحكمة

رئيس المحكمة

رئيس المحكمة

رئيس المحكمة

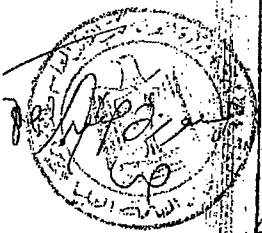
attia

است

٨

المسند للتشريع فادى المحاكم تبين ان "جدة الالتزام" هي
 ان تقوم ميراثات مقبولة على مجرد "استناد التزام" ³
 يقوم على قدر من الاستناد المقبول لا المطلوب فمنهم
 من التصرف في اموالهم وذلك لاربعين من قريب او بعيد
 "ثبوت الالتزام" قبلهم ولولدت النجاة القاتلة لثبوت
 الالتزام يوجب على النجاة القاتلة "الحال لهم" للثبوت
 الحاشية وهو لم يثبت كما ان استناد المحاكم لثبوت "تقدير
 النجاة القاتلة" ان الالتزام على نحو "جدي" مقبول
 لصدور حكم بمنعهم من التصرف في اموالهم ولا يمكن
 ان تعين ثبوت الالتزام ضد هم لانه الفصل في ثبوت
 الالتزام من عدمه يكون لدى المحاكم في مرحلة محاكمة
 وهذا الامر لم يثبت او يعرض على المحاكم وقد حلت ضوابطه
 الحقيقية ومقتضى الحاشية التي تحدد الادانة
 او البرادة وتفسير ان لصالح طهره ومورد ما تقدم
 ان المحاكم اذ تشير الى فتح اطراف قضيت من التصرف في اموالهم
 فاذن ذلك لا يعنى ايراد رأي فيما استند اليه من
 من اقراره بانه يقبل المحاكم انه اصيلوا للمحكمة وللوجه
 للاحتجاج بالطلب تزوجه الاول باء غادة الدخول المرافعة
 اذ ليس له اساس مقبول قاضياً.

فادى الاستناد
 وهذا الادعاء على مواد الفقه الدليل



كانت المحاكم
 أولاً: برفض طلبات اعادة الدخول للمرافعة المقدم من الاستاذ
 جميل سالم حبيب عامير ميريل جويريف ابن شاهيد زوجه راضى
 ثانياً: المنع كل من ايرامى ريمون كاخ وزوجه ميريل جويريف ابى
 شاهيد غاشية القاصير من مادلييه وميرى فرانس
 ٢- جميل ريمون كاخ وزوجه ريمون خبيب فريد بحري وولده
 القاصير من ريمون فرانس
 ٣- محمد خبيب ابراهيم بن ابيد شعبان وزوجه امين محمد
 كمال الدين طه ناصر وولديه القاصير من الهدى وفريده
 رضى الله
 رضى الله

٩

١- محمد صبري عبد الجبار عبد الحميد وعزوجة نفيسة عبد الوهاب
عبد الحميد

٢- أحمد صبري عبد الجبار عبد الحميد وعزوجة فريدة
عبد الوهاب

٣- محمود عبد الوهاب
عبد المتكف في جميع أموالهم العقارية والمكتوبة والمطلقة
٤- الزايم الصادر من هذه الأقساط صاري الجنايات
٥- صدر هذا الحكم وتاريخه في يوم الثلاثاء الموافق ١٢/١/٢٠٠٧

شعبته الأولى
شعبته الثانية

شعبته الأولى
شعبته الثانية

شعبته الأولى

صورة راسمها في حاله من هذه الأقساط الصادر في ١٢/١/٢٠٠٧

في لفتته في ١٢/١/٢٠٠٧ من هذه الأقساط في شأنه في ١٢/١/٢٠٠٧

الخصم في ١٢/١/٢٠٠٧ من هذه الأقساط في شأنه في ١٢/١/٢٠٠٧

في ١٢/١/٢٠٠٧ من هذه الأقساط في شأنه في ١٢/١/٢٠٠٧

في ١٢/١/٢٠٠٧ من هذه الأقساط في شأنه في ١٢/١/٢٠٠٧

شعبته الأولى
شعبته الثانية

